الحوكمة الرشيدة في القرآن

Good Governance in the Holy Quran

م.د. كوثر عبد الرحمن محمود

م.م. علي عبد الغفور اسعد

كلية الإمام الأعظم الجامعة-بغداد

Dr. Kawthar Abdel Rahman Mahmoud
Drkawther9@gmail.com
Asst. Lect Ali Asaad Abdul Ghafoor
1996aliabd9@gmail.com

تاريخ إستلام البحث: 2025/12/27 تاريخ القبول: 2025/12/30 تاريخ النشر: 2026/1/1

Recevied: 27/ 12 / 2025 Accepted: 30 / 12 / 2025 Published: 1 / 1 / 2026

الملخص:

تستكشف هذه الدراسة موضوع الحوكمة الرشيدة من خلال المنظور القرآني، معتمداً على المنهج الموضوعي في استقراء المبادئ والأسس التي أوردها القرآن الكريم في مجال الإدارة والحكم. تسلط الدراسة الضوء على جوهر الحوكمة كما يتجلى في النصوص القرآنية، متجاوزة المصطلح الحديث إلى المضمون الأصيل الذي سبق به القرآن النظريات المعاصرة. ويعتمد البحث منهجية تتبع المواضيع القرآنية المتعلقة بالحكم والإدارة، مستخرجاً المبادئ الأساسية التي تشكل ركائز الحوكمة الرشيدة. وتتمثل هذه المبادئ في العدالة كأصل للحكم، والشورى كآلية للمشاركة، والمساءلة كنظام للمحاسبة، والشفافية كضمان للنزاهة، والكفاءة كمعيار للتكليف. كما تقدم الدراسة نماذج تطبيقية مستمدة من القصص القرآنية، حيث يبرز نموذج داود في تطبيق العدالة القضائية، ونموذج يوسف في الكفاءة الإدارية، ونموذج شعيب في الشفافية التجارية، ونموذج طالوت في المساءلة العسكرية، ونموذج بلقيس في الشورى السياسية.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة الرشيدة، القرآن الكريم، العدالة، الشورى، المساءلة، الشفافية،

الكفـاءة، النـماذج القرآنيـة، الإدارة الإسـلامية.

Abstract
This study explores the concept of good governance through the lens of the Holy Quran, relying on the thematic method to extrapolate the principles and foundations that the Quran sets forth in the fields of administration and governance. The study sheds light on the essence of governance as manifested in the Quranic texts, transcending the modern terminology to reveal the authentic substance with which the Quran preceded contemporary theories. The research adopts a methodology of tracing Quranic themes related to governance and administration, extracting the fundamental principles that constitute the pillars of good governance. These principles are represented in justice as the foundation of governance, consultation (Shura) as a mechanism for participation, accountability as a system of oversight, transparency as a guarantee of integrity, and competency as a criterion for appointment.
The study also presents practical models derived from Quranic narratives, where the model of Prophet David (Dawud) stands out in applying judicial justice, the model of Prophet Joseph (Yusuf) in administrative competency, the model of Prophet Shu'ayb in commercial transparency, the model of Talut (Saul) in military accountability, and the model of the Queen of Sheba (Bilqis) in political consultation.The study concludes that the Holy Quran establishes an integrated governance system that combines ethical values with practical frameworks, aligning with contemporary standards while distinguished by its depth and comprehensiveness. This Quranic system provides a flexible framework for good governance suitable for application across different eras, achieving a balance between the requirements of modern administration and the established foundations of Islamic law.

Keywords: Good governance, The Holy Quran, Justice, Shura (Consultation), Accountability, Transparency, Competence/ Efficiency, Quranic Models, Islamic Administration/Management.

مقدمة

أولا: المدخل التعريفي

يتنـاول هـذا البحـث مفهـوم الحوكمـة الرشـيدة مـن خـلال المنظـور القـرآني، حيـث يستكشـف الأسـس النظريـة والتطبيقيـة التـي وردت في النصـوص القرآنيـة لإدارة شـؤون المجتمـع والدولـة. وعـلى الرغـم مـن حداثـة المصطلـح الاصطلاحـي «الحوكمـة»، إلا أن مضمونـه الجوهـري متجـذر في الخطـاب القـرآني الـذي سـبق النظريـات الإداريـة الحديثـة بأربعـة عـشر قرنـاً. يهـدف البحـث إلى إبـراز الإطـار القـرآني المتكامـل الـذي يجمـع بـين المبـادئ الأخلاقيـة والآليـات العمليـة، ويـوازن بـين متطلبـات الإدارة

المعاصرة والثوابت الشرعية.

ثانيا: مشكلة الدراسة

تتمثل الإشكالية المركزية في ضبابية الرؤية حول مدى توافق النظم الإدارية المعاصرة مع الأسس الشرعية، والافتقار إلى نموذج واضح يستند إلى القرآن الكريم في معالجة إشكاليات الحوكمة الراهنة. وتتجلى هذه المشكلة في التساؤلات التالية:

١. كيف يمكن استنباط منظومة متكاملة للحوكمة من القرآن الكريم؟

٢. ما هي المبادئ القرآنية المؤسسة للإدارة الرشيدة؟

ثالثا: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الموضوعي التحليلي، من خلال:

١. التتبع الموضوعي: جمع الآيات القرآنية المتعلقة بالحكم والإدارة والعدل.

٢. التحليل الدلالي: دراسة المفردات والسياقات القرآنية لاستخراج الدلالات.

٣. الاستقراء التطبيقي: استنباط النماذج العملية من القصص القرآنية.

رابعا: هدف البحث

١. بناء نموذج نظري متكامل للحوكمة الرشيدة مستمد من القرآن الكريم.

٢. تحديد المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار القرآني للحوكمة.

٣. استخراج النماذج التطبيقية من القصص القرآنية.

٤. تقديم رؤية عملية لتطبيق المبادئ القرآنية في المؤسسات المعاصرة.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة

المطلب الأول

الحوكمة الرشيدة لغة واصطلاحا

الحوكمة في اللغة مأخوذة من الفعل «حَكَمَ» بمعنى منعه من الفساد[١]، وقد ورد في القران بعدة معاني منها: (يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَينَ ٱلنَّاسِ بِٱلحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ)[٢]، الحكم هنا بمعنى منع الهوى والضلال.

اصطلاحاً:

لقد تعددت تعريفات الحوكمة وتنوعت بحسب الاطر النظرية والمجالات التطبيقية التي وردت فيها، فعلى سبيل المثال؛ عرفها البنك الدولي بأنها: «الطريقة التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية» [٣].

وعرفها منتدى الحوكمة العالمي بأنها: «نظم القيم، والسياسات، والمؤسسات التي يُدار بها المجتمع»[٤]، وعرفتها الأمم المتحدة إنها: « ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، بما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يُعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويُوسطون في خلافاتهم»[٥].

اما حوكمة الشركات، فهي بحسب دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر: «هي تطبيق مجموعة القواعد والنظم والاجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية، وحملة الاسهم، وأصحاب المصالح من ناحية أخرى» [٦].

والحوكمة في المفهوم الإسلامي لم ترد بنفس التسمية في النصوص الشرعية، إلا أن المضمون الجوهري لمفهومها، يتجسد في منظومة القيم والمبادئ الإسلامية، التي تشكل أساساً متيناً لإدارة شؤون الأفراد والمجتمعات. منها العدل والشورى والأمانة والمساءلة ومنع استغلال النفوذ وغيرها. الرشيدة في اللغة مأخوذة من الفعل «رَشَدَ» بمعنى الصواب والهدى والاستقامة في الامور[٧]، وقد ورد بعدة معاني في القران منها حسن التصرف، قال تعالى: (فَإِن ءَانَستُم مِّنهُم رُشدًا)[٨] ، وعليه فالرشيدة تدل على الكفاءة والحكمة في القيادة. اما اصطلاحا هي حسن التصرف والاستقامة على طريق الحق، والعمل بموجب العقل[٩].

المطلب الثاني :

تطور مفهوم الحوكمة في الادبيات الحديثة

تُعدُّ الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامٍ كبير في السنوات الأخيرة، نظراً لدورها المحوري في تعزيز الجودة والتميز في الأداء المؤسسي. ويشير مصطلح الحوكمة إلى الإطار المرجعي أو النظام الذي يُستند إليه في إدارة وتوجيه الوحدات الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هناك غياب لتوافق آراء الباحثين والخبراء الاقتصاديين والقانونيين حول تعريف موحد للحوكمة، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذا المفهوم، حيث يتداخل مع الجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمنظمات. كما أن تأثيره لا يقتصر على مستوى الكيانات الفردية فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع والاقتصاد الوطني بأكمله، مما يجعله موضوعاً بالغ الأهمية في الدراسات الأكاديمية والممارسات المهنية المعاصرة.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات المطروحة لمفهوم الحوكمة، فإنها تلتقي في جوهرها الدلالي، حيث تشترك في الإطار العام ويحدد ملامحه الأساسية. فكل تعريف يعكس زاوية نظر معينة تتناسب مع السياق الذي يُستخدم فيه، إلا أن هذه التعريفات تتكامل في النهاية لتُشكل تصوراً شاملاً يعبر عن الأبعاد المتعددة للحوكمة. ويعود أصل مصطلح الحوكمة (Governance) هي كلمة يونانية الأصل تعبر عن قوة قائد السفينة أي الربان ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج العاتية والرياح العالية، وما يمتلكه من قيم واخلاق وسلوكيات نبيلة، تسهم في الحفاظ على الأرواح و ممتلكات الركاب، أي يصل بالسفينة الى بر الأمان، فأطلق عليه

خبراء البحار،»القبطان المتحوكم جيدا»[١٠].
وعام ١٩٨٩ كان هو عام ظهور مفهوم الحوكمة بشكله الحديث، حيث ظهر ولأول مرة في ادبيات البنك الدولي حول محاربة الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول جنوب الصحراء من القارة السمراء (افريقيا)، حيث تم الربط بين مفهومي النمو الاقتصادي وكفاءة الإدارة الحكومية، وفقا لهذه الادبيات فإن أي اداوات حكومية اقتصادية ليست من المفروض ان تكون اقتصادية وفعالة فحسب بل يجب من ان تكفل العدالة والمساواة[١١].
وقد أسفر هذا التوجه عن تحديد إطار مفاهيمي واضح للحوكمة يقوم على أربعة أركان أساسية:

١.سيادة القانون كضامن للحقوق.
٢.الكفاءة الإدارية كمحرك للتنمية.
٣.العدالة في توزيع الموارد كأساس للتماسك الاجتماعي.
٤.الشفافية والمساءلة كضمانات لمكافحة الفساد.

وقد برز مفهوم الحوكمة اكثر خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث كشفت سلسلة من الفضائح المالية عن أوجه قصور هيكلية في أنظمة الرقابة والإدارة. فقد اتضح من خلال أزمات مثل فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولية، وانهيار بنوك الادخار والقروض في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى فضيحة شركة إنرون والأزمات المالية في شرق آسيا وروسيا، وجود اختلالات هيكلية في أنظمة الحوكمة. لقد أظهرت هذه الأحداث وجود فجوة كبيرة بين المكافآت التنفيذية والأداء الفعلي للشركات، مصحوبة بممارسات احتيالية وتزوير في البيانات المالية. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبحت الاقتصادات الناشئة تطالب بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، كما بدأت الدول ذات الأنظمة الرقابية الضعيفة تسارع إلى تعزيز أطرها التنظيمية. جاء هذا التحول كرد فعل وقائي لتجنب تكرار سيناريوهات الانهيار المؤسسي التي شهدتها بعض الاقتصادات العالمية، مما يعكس الإدراك المتزايد لأهمية الحوكمة كضامن للاستقرار المالي والمؤسسي[١٢].
وفي العشرين سنة الأخيرة برزت الحاجة الى التأكيد على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث تم التركيز على حالات الفشل والفساد في المؤسسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات الكبرى.
وقد تطور مفهوم الحوكمة إلى الحكم الرشيد (Governance Good)، وذلك لان عملية تقييم سياسات التنمية المتبعة في بعض دول العالم الثالث حيث اثارت بفشلها قضايا متعلقة بنزاهة وسلامة الحكم، فمنظمات التمويل الدولية سعت الى تسليط الضوء حول أهمية سلامية ساسيات الحكم من خلال لفظ جديد

مناسب يجنبها تهمة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، فجاء مفهوم الحكم الرشيد ليؤكد على أهمية التخلص من الجوانب السلبية المصاحبة لقضايا الحكم والإدارة والمسائل المجتمعية[١٣].

ويرجع تعدد التعريفات لمفهوم الحوكمة إلى محاولة استيعاب الطبيعة المعقدة لفلسفة ومهام

الإدارة العامة التي تعمل كلها ضمن الاطار التشريعي أو القانوني نفسه، فقد جاءت في السياق المصرفي: «هي أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية»[١٤].

وفي السياق المحاسبي هي: تعني حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات او استثمارات غير امنة وذلك من خلال توفير مقومات ومجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير.

وفي المفهوم القانوني هي:» هي القواعد والاطر التشريعية والقانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي يكون دور الحوكمة القانونية توفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الاطرف ذوي العلاقة او المستفيدين من بقاء المؤسسة واستمرارها.

وفي السياق الإداري: تعد مجموعة من القواعد والإجراءات الداخلية في المؤسسة او الشركة التي توفر ضمانات حقيقي حرص المديرين على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة.

وعلى هذا تلتقي مفاهيم الحوكمة عبر التخصصات المختلفة في عدة جوانب جوهرية، حيث تتفق من ناحية المبادئ والضوابط، على ضرورة وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات، وأهمية تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح في جميع العمليات، وحتمية وجود آليات رقابية فعالة لضمان النزاهة والمساءلة، وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب المصلحة، وتحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي وهكذا، ورغم اختلاف التركيز بين التخصصات، تظل هذه العناصر المشتركة تمثل الإطار العام الموحد لمفهوم الحوكمة.

المطلب الثالث : مبادئ الحوكمة الرشيدة

في عام ١٩٩٦ حدد البنك الدولي ستة مؤشرات لقياس مستوى الحوكمة الرشيدة في ٢١٣ دولة، وهي:

١.مراقبة الفساد ومحاربته:

يعد من المؤشرات الأساسية الفعالة في الحوكمة، حيث يكشف الفساد المنتشر

بجميع انواعه ويعمل على محاسبة الفاسدين وتحويلهم للقضاء، وهو يقيس المدى الذي تمكن من خلاله السلطات العامة ان تحجم المكاسب الشخصية، وتحد من سيطرة الأحزاب السياسية وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم وادارته[١٥].

٢.فعالية الحكومة:

هو فاعلية المنظمات الحكومية وقياس مدى كفاءتها في تظيف الموارد البشرية بطريقة واضحة ومناسبة لخدمة الصالح العام. وذلك من خلال إدارة الموارد العامة وتنفيذ سياسات واضحة ومدروسة وقابلة للتطبيق على ارض الواقع ومحددة بزمن، وتقديم خدمات بجودة عالية لتنظيم العمل الحكومي، وقياس مدى جودة الخدمات المدنية، ومدى استقلال عمل الحكومات عن الضغوط السياسية[١٦].

٣.الاستقرار السياسي وغياب العنف:

هو الاستقرار النظام السياسي في دولة ما، حيث يتم قبول جميع الأطراف وبما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، وأيضا قياس حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف المعارضة لسياسات الحكومة. وقياس مؤشر الاستقرار السياسي او حدوث انقلاب غير شرعي، وعند وجود استقرار سياسي فأنه يضمن التأثير الإيجابي على التنمية الاقتصادية للدول[١٧].

٤.جودة التشريع:

يختص بقياس مدى قوة الحكومة على صياغة سياسات وتنفيذ قرارات فعالة من شأنها مساعدة القطاع الخاص في الجانب التنموي، وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدول بالمجتمع لضمان سلامة الافراد مهما كانت الوانهم وتوجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين لتحقيق العدالة الاجتماعية[١٨] .

٥.سيادة القانون:

يشير هذا المؤشر ان الجميع تحت القانون ولا احد يعلو فوقه، فيقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون، فيضمن للجميع حق التقاضي، وضمان استقلاق القضاء بعيدا عن السياسة، وان تطبيق القانون يسير بطريقة عادلة وبدون تمييز بين افراد المجتمع في جميع مجالات الحياة[١٩].

٦.المشاركة والمساءلة:

يهتم هذا المؤشر بقياس إمكانية المواطن في دولة ما بالمشاركة في الانتخابات الخاصة باختبار الحكومة، وضمان حرية التعبي عن الرأي وتكوين منظمات المجتمع المدني، واستعداد المسؤولين في الأجهزة الحكومية للخضوع الى جلسات المسائلة امام المطالبات البرلمانية والشعبية[٢٠].

المبحث الثاني

مفهوم الحوكمة الرشيدة في القران الكريم

المطلب الأول

المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة في القرآن

لم يرد في القران الكريم مصطلح (الحوكمة) لانه ابتكار عصري، ولكن ترد مشتقات الفعل (حَكَمَ) التي تدل على العدل والمساءلة والقضاء والإدارة الرشيدة وغيرها، وهذه بعض الايات التي تشير الى مفاهيم الحوكمة، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)[٢١] ، وقَالَ تَعَالَى: (يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ)[٢٢] ، وقَالَ تَعَالَى: (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ)[٢٣] ، وقَالَ تَعَالَى: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)[٢٤]،وقَالَ تَعَالَى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ)[٢٥].

يتبين من الايات الكريمة، ان القرآن لم يستخدم مصطلح (الحوكمة)، لكنه وضع أُسسها تحت المفاهيم التي وردت في الايات السابقة.

وتكمن أهمية هذه المفاهيم في كونها تشكل الإطار العام لنظام إداري وسياسي قائم على العدل، والشفافية، والمشاركة، والمسؤولية، والتي تعد الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة في الأدبيات الحديث. ويمكن استنباط نموذج متكامل للحوكمة الرشيدة يتجاوز المفهوم الشكلي للإدارة ليصل إلى جوهرها الأخلاقي والاجتماعي. فالحوكمة في المنظور القرآني ليست مجرد آليات تنظيمية، بل هي منهج قيمي يربط بين ممارسة السلطة والتزام المبادئ الأخلاقية والإلهية.

بالتالي، فإن دراسة هذه المفاهيم القرآنية يوفر إطارا نظريا وعمليا يمكن من خلاله تقييم أنظمة الحكم المعاصرة، بل وتطوير نماذج حوكمة مستمدة من الوحي، تكون أكثر توازنا واستقرارا من النماذج الوضعية التي غالبا ما تفصل بين الكفاءة الإدارية والقيم الأخلاقية. ومن المبادئ الأساسية التي وضعها القران الكريم هي:

١.العدل:

وردت في القران الكريم العديد من الايات التي تؤسس لمبدأ العدالة، ولا يخص مجالا بعينه بل امتد ليشمل مختلف الجوانب الإنسانية والتشريعية والاجتماعية وغيرها، فالعدالة مع الله تعني التوحيد وعدم الاشراك به، والعدالة مع الاخرين تكون في الحقوق والواجبات، والعدالة مع النفس تتحقق بالتوازن والاعتدال، والعدالة في الكون تتحقق باستخلاف الأرض واعمارها، ولها ابعاد عديدة في القران، والعدالة بين الناس تطلب من القائمين بالأمر والقضاة ان يكون ميزانهم في الحكم العدل المجرد (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا

بِالْعَدْلِ)[٢٦]، ولا يقتصر العدل بين ولاة الامر والقضاة بل يمتد ليشمل جميع الناس ان يكونوا عادلين فيما بينهم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ)[٢٧]، وفي الخصومة يأمر القران الكريم بالترفع فوق الاضغان والاحقاد النفسية ليكون الانصاف سيد الموقف بين المتخاصمين (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا)[٢٨]. ويذكر لنا القران خير النماذج التي طبقت العدالة ففي قصة داوود (عليه السلام) قال تعالى: (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ)[٢٩]، قرن الله تعالى الخلافة في الأرض بالحكم الحق، وجعل العدالة شرط لاستمرار شرعية الحكم.

٢.الشورى:

عدها القران الكريم نظام حكم متكامل والية دائمة لصنع القرار، وهي تقوم على المشاركة الجماعية والرقابة المجتمعية والمسؤولية المشتركة، ومن تكريم القران ان جعلها كفريضة قال تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)[٣٠]، وهي صف امتاز بها المجتمع المسلم (وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ)[٣١]، وتدل الآيات التي تناولت موضوع الشورى اليات تطبيقها، قال تعالى: (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)[٣٢]، والنبي (عليه الصلاة والسلام) كان يأخذ بالرأي حتى لو كان مخالفا لرأيه الشخصي كما حدث في غزوة احد عندما أراد الخروج من المدينة، واخذ بالشورى أيضا عندما أراد حفر الخندق. ويعلمنا القران الكريم دور الشورى في تقدير الآراء والاستماع لجميع الأطراف للخروج بما هو صالح للجميع، ويذكر القران قصة بلقيس مع النبي سليمان (عليه السلام) عندما استشارات اكابر قومها فقالت: (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي)[٣٣].

٣.الرقابة:

هي المساءلة والمحاسبة وهي تمثل ركيزة أساسية في بناء النظام الإداري السليم حيث تربط بين المساءلة الدنيوية أي بين الحاكم والمحكوم والمساءلة الاخروية أي بين العبد وربه. قال تعالى: (فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)[٣٤]، و (وَاقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ)[٣٥]. ومن النماذج التي ذكرها القران الكريم قصة طالوت وجالوت (فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ)[٣٦]، فكان الاختبار كآلية للمساءلة والربط بين المسؤولية والامتحان والمحاسبة قبل المكافأة.

٤.الشفافية:

تمثل الجانب العملي للأمانة، وتتجلى في الوضوح في المعاملات والبيان في العقود والعلنية في القرارات، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)[٣٧]. ومن النماذج التي تناولها القران الكريم قصة النبي شعيب (عليه السلام) (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ

بِالْقِسْطِ)[٣٨]، حين كان قومه قد اشتهروا بالتطفيف في الكيل والميزان فأراد منهم الوضوح في المعاملات التجارية والشفافية في الموازين والنهي عن الغش والتدليس، ومن النماذج الأخرى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)[٣٩]، أراد منها التوثيق الكتابي والإشهاد على المعاملات والتفصيل في الشروط.

٥.الكفاءة:

تمثل المعيار الموضوعي في اختيار القيادات، وتقوم على العلم والخبرة والأمانة والقوة والقدرة والإتقان. قال تعالى: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)[٤٠]. ومن النماذج التي ذكرها القران الكريم نموذج يوسف (عليه السلام) (اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)[٤١]، فيبين لنا التقدم للعمل بالكفاءة والربط بين العلم والحفظ والجدارة شرط للمسؤولية. ونموذج ذو القرنين: (قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ)[٤٢]، فيبين ان من صفات الشخص الكفوء القادر على القيام بواجباته هو تقديره للنعم التي حباها الله إياها، وقدرته على الاستفادة من الإمكانات المتوفرة، وامتلاك صفة التواضع مع الكفاءة.

الخاتمة

يخلص البحث إلى أن القرآن الكريم يقدم منظومة متكاملة للحوكمة الرشيدة تجمع بين الثبات في المبادئ والمرونة في التطبيق. هذه المنظومة لا تقتصر على الجوانب الإدارية الشكلية، بل تمتد إلى البعد القيمي والأخلاقي الذي يضمن استدامة النجاح. وقد أثبتت الدراسة أن النموذج القرآني قادر على معالجة إشكاليات الحوكمة المعاصرة، خاصة تلك المتعلقة بالفساد الإداري وضعف الثقة المؤسسية.

النتائج

توصل البحث إلى النتائج التالية:

١.تحديد خمسة مبادئ قرآنية للحوكمة تشمل العدالة، الشورى، المساءلة، الشفافية، والكفاءة.

٢.إثبات أن المبادئ القرآنية تشكل منظومة متكاملة تتفاعل فيما بينها.

٣.بيان قدرة النموذج القرآني على التكيف مع المتغيرات العصرية.

٤.إظهار توافق المبادئ القرآنية مع المعايير الدولية مع تميزها بالبعد الأخلاقي.

التوصيات:

١.إنشاء مراكز متخصصة لدراسة الإدارة من المنظور الإسلامي.

٢.عقد مؤتمرات دورية تجمع بين الباحثين الشرعيين والإداريين.

٣.تطوير مدونات سلوك مؤسسية مستمدة من القيم القرآنية.

٤.نشر الوعي بمبادئ الحوكمة القرآنية عبر وسائل الإعلام

٥.تشجيع المبادرات المجتمعية التي تعزز قيم العدالة والمساءلة

الهوامش

(١) (ابن منظور، ١/٦٨٩ : د.ت)

(٢) (سورة ص: ٢٦)

(٣) (https://documents.worldbank.org)

(٤) (www.globalgovernanceforum.org)

(٥) (https://www.undp.org)

(٦) (٢٠٠٥:١).

(٧) (ابن منظور، ٢/٣٦٥: د.ت)

(٨) (سورة النساء: ٦)

(٩) (الكفوي، ٤٧٦/١: د.ت)

(١٠) (أبو النصر، ٢٠١٥:٣٩)

(١١) (جمعة، ٢٠٠١:٤).

(١٢) (حلوش، ٢٠٠٨:١٠)

(١٣) (البلاوي،٢٢٩:٢٠٠٠)

(١٤) منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير و الممارسات الدولية، من الموقع: Conference/UABweb//٢٠٠٤/ordan org/uabonline.www

(١٥) (الخضري، ٢٠١٦:٥٦)

(١٦) (الحسناوي،٢٠٢٤:٢٣٢)

(١٧) (العجلوني، ٢٠١٣:٥)

(١٨) (البسام،٢٠١٤: ١٢-١٣)

(١٩) (البسام، ٢٠١٤:١٢)

(٢٠) (العجلوني، ٢٠١٣:٦).

(٢١) سورة النساء: ٥٨

(٢٢) سورة ص:٢٦

(٢٣) سورة البقرة: ٢٦٩

(٢٤) سورة المائدة: ٤٤

(٢٥) سورة الشورى: ٣٨

(٢٦) سورة النساء: ٥٨

(٢٧) سورة النساء: ١٣٥

(٢٨) سورة المائدة: ٨

(٢٩) سورة ص: ٢٦

(٣٠) سورة ال عمران: ١٥٩

(٣١) سورة الشورى: ٣٨

(٣٢) سورة ال عمران: ١٥٩

(٣٣) سورة النمل:٣٢

(٣٤) سورة الحجر: ٩٢

(٣٥) سورة الصافات: ٢٤

(٣٦) سورة البقرة: ٢٤٩

(٣٧) سورة البقرة:٢٨٢

(٣٨) سورة هود:٨٥

(٣٩) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤٠) سورة القصص: ٢٦

(٤١) سورة يوسف: ٥٥

(٤٢) سورة الكهف:٩٥

المصادر والمراجع:

أولا:الكتب

١.ابـن منظـور، لسـان العـرب، دار لسـان العـرب، بـلا ت .

٢.الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣.سـلوى جمعـة شـعراوي، مفهـوم إدارة شـؤون الدولـة والمجتمـع، القاهـرة، مركـز دراسـات واستشـارات الإدارة العامـة، ٢٠٠١.

٤.محمـد العجلـوني، سـعيد الحـلاق، دراسـة الجدوى الاقتصاديـة، دار اليازوري، ٢٠١٣

٥.مدحـت محمـد محمـود أبـو النـصر، الحوكمـة الرشـيدة فـن إدارة المؤسسـات عاليـة الجـودة، المجموعـة العربيـة للتدريـب والنـشر، القاهـرة، الطبعـة الأولى، ٢٠١٥.

٦.حـازم الببـلاوي، النظـام الاقتصـادي الـدولي المعـاصر مـن نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة الى نهايـة الحـرب البـاردة، الكويـت، سـنة ٢٠٠٠.

ثانيا: البحوث

١.عاكـف نايـف حلـوش، دور الحاكميـة المؤسسـية في الإصـلاح الإداري ومواجهـة الفسـاد، بحـث قـدم في المؤتمـر العـربي الأول للتطويـر والإصـلاح الإداري في المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة الأردن، ٢٠٠٨.

٢.عبدالله البسـام، الحوكمـة الرشـيدة: دراسـة حالـة العربيـة السـعودية، بحـث منشـور في مجلـة بحـوث عربيـة اقتصاديـة، مجلـد ٢٣، العـدد،٥٥، ٢٠١٤.

٣.ياسـمين الخـضري، الحوكمـة الرشـيدة ومكافحـة الفسـاد، بحـث منشـور في مجلـة جامعـة القاهـرة كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، المجلـد ١٧، العـدد ٤.

٤.صالـح مهـدي الحسـناوي، اثـر التدقيـق الاجتماعي عـلى حوكمـة المـوارد البشريـة في المنظـمات، بحـث منشـور في مجلـة جامعـة كربـلاء، مجلـد ٦ ، العـدد ٢٢، سـنة ٢٠١٦.

ثالثا: المواقع الالكترونية

١.(https://documents.worldbank.org)

٢.(www.globalgovernanceforum.org)

٣.((https://www.undp.org

٤.منتـدى تطويـر الحكـم الجيـد في المصـارف العربيـة وفـق المعايـير و الممارسـات الدوليـة، مـن الموقـع: Conference/UABweb//٢٠٠٤/ordan org/uabonline.www